الفلسطينية وقطاع غزة برسالة الى المستشار القانوني للحكومة، اكدوا له فيها ان «ليس في نيّتهم الغاء سيطرة دولة اسرائيل على الضفة والقطاع؛ وان هدفهم هو تطبيق اسرائيل سيادتها على اجزاء ' أرض ـ اسرائيل ' كافة التي في ايديها... وانه من نافل القول انه في اللحظة التي تسري فيها السيادة اليهودية، فسوف نمتزج، برغبتنا، مع دولة اسرائيل. نحن مواطنون محافظون على القانون، ونعلن، بهذا، ان الامر ليس تمرّداً. لكن توجد هنا صهيونية، ويوجد اصرار على تنفيذ تعاليم الرب» (**عل همشمار**، ١٨/١/١٩٨٩).

وفي خطوة لاحقة، وصل الى فندق بلازا، في القدس، عشرات المستوطنين، بصفتهم مندوبين الى المؤتمر الاول لـ «دولة يهودا». وقد جلس على المنصة اعضاء حركة «كاخ» برئاسة الحاخام مئير كهانا. وقد أُلقيت الخطب الحماسية حول «هذه اللحظة التاريخية الهامة». وقد غطّت وسائط اعلامية واسعة الحدث. غير ان الخطب لم تأت بجديد سوى التعهّد باقامة «دولة يهودا»، في حال قيام «أي حكومة خائنة ومتخاذلة» باعادة اجزاء من الضفة وقطاع غزة الى «أيدي غريبة».

وفي نهاية المؤتمر، انتخب الحاخام كهانا رئيس شرف لـ «الدولة». كذلك انتخب كهانا، باقتراع علني، ممثّلاً لـ «دولة يهودا» في العالم، وكلّف بنقل رسالتها الى الطوائف اليهودية في الخارج (**المصدر نفسه**، ١٩/١/١٩٨٩).

من جهة أخرى، نوّه مراسل صحيفة «عل همشمار» بأن قراراً بمثل هذه الروحية قد اتخذ، في العام ١٩٨٥، من قبل مجلس مستوطنات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، واثار عاصفة شعبية؛ في حين لم يطالب المستوطنون باقامة دولة جديدة، لكنهم اعلنوا انهم سوف ينظرون الى أي حكومة في اسرائيل تقوم باعادة اجزاء من «أرض ـ اسرائيل الكاملة» الى «أيدي غريبة» على انها حكومة غير قانونية.

وفي أعقاب هذا التصريح، حذّر المستشار القانوني للحكومة، آنذاك، من عدم شرعية المجلس؛ لهذا اضطر المجلس الى التراجع عن اعلانه بعد بضعة أيام (**المصدر نفسه**).

وفي محاولة لبعث الروح في «الدولة اليهودية الجديدة»، قام احد زعماء المستوطنين بجولة على شوارع مدينة القدس، عارضاً على المارّين ورقة عمل تتحدث عن الفكرة، مطالباً بالتوقيع عليها. وممّا جاء فيها: «دولتنا اليهودية تقام، فقط، على اجزاء البلاد التي تتخلّى عنها اسرائيل. ففي البداية، سوف نسيطر على تلك الاجزاء، ومن ثم نعود ونتوحّد مع اسرائيل» (**ملحق يديعوت احرونوت**، ٢٠/١/١٩٨٩).

وتتويجاً لنشاطهم الاعلامي، عقد رؤساء مستوطنات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة اجتماعاً بحثوا خلاله في الاوضاع في المناطق المحتلة بشكل عام. وفي ختامه أُصدر البيان التالي: «يقرر المجلس ان الواجب الاخلاقي الاسمى لكل حكومة هو الاهتمام بأمن وسلامة مواطنيها... لهذا يدعو المجلس حكومة اسرائيل الى اصدار أوامر للجيش الاسرائيلي لايقاف عمليات الاضرار بالنفس والممتلكات. ان أي اجراء يقيّد أيدي قوات الامن عن قيامها بالدفاع عن الجمهور في ' أرض ـ اسرائيل ' ، هو غير اخلاقي، ويسيء لسمعة الدولة ومستقبلها.

«يبعث المجلس بتحياته الى المضربين عن الطعام في صفوف المستوطنين، ويعلن ان الاضراب حقق انجازات هامّة في مجال الامن والاستيطان. لذا، يوصي المجلس بايقاف الاضراب عن الطعام وبالابقاء على الاعتصام في المنطقة. ويدعو المجلس الادارة الى المبادرة والقيام بأنشطة في مجال الامن والاستيطان والاعلام. كما يدعو المجلس اعضاء المستوطنات وسكان اسرائيل الى الوقوف صفاً واحداً للحؤول دون التخلّي عن اجزاء من ' أرض ـ اسرائيل ' » (**هآرتس**، ٣/٢/١٩٨٩).

من جهة أخرى، علّق مارك غيفن على نشاط المستوطنين الاعلامي، فكتب: «لقد باتت تتبلور بين المستوطنين في [الضفة الفلسطينية]، مؤخراً، نواة ليمين همجي ومجنون. فكلما اتضح اكثر فأكثر انه لن يكون هناك مناص من تسوية سياسية تضع حداً لتطلعات السيطرة اليهودية على المناطق [المحتلة]، من خلال طرد، او قمع، السكان المحليين، كلما زاد الميل الى القيام بمغامرة وتطرف، وخلق بؤر اصطناعية للدخول في مواجهة مع قوات